

تجار جشعون ومسؤولون متقاعسون وراء فوضى الأسعار

■ الارتفاع المفاجئ والكبير الذي شهدته بعض السلع الاستهلاكية في السوق المحلية خلال الأيام القليلة الماضية لاشك أنه قد وضع الجهات المعنية في مواجهة حقيقية مع أكثر من 22 مليون مواطن يتطلعون إلى معرفة أسباب تلك الزيادة غير المبررة.. وفي الوقت ذاته يطالبون الحكومة باتخاذ إجراءات جادة وسريعة لوقف هذا الارتفاع الذي أصبح غولاً مفترساً يهدد لقمة عيشهم.. ففي الوقت الذي تحاول الجهات المعنية في الحكومة نفي أية مسؤولية أو شبهة تقصير عن القيام بواجبها لضبط الأسعار وحماية المواطن من شبح الغلاء الذي لم يعد محتملاً، فإن أطرافاً أخرى معنية بحماية المستهلك واقتصاد السوق وكذلك القطاع الخاص يصرون على جدلية وترابط ارتفاع الأسعار بالسياسة الخاطئة والتقصير الكبير من قبل الجهات المعنية.. للأسف المواطن لا يمكنه أن يقتنع بأخبار القبض على التجار ومسؤوليهم ولم تستطع الجهات المختصة أن تضع حداً لهذه الفوضى..

تحقيق / عارف الشرجبي

الحكومة.. بين صناعة السلاح وهموم المواطن..!!

■ يبدو أن أعضاء حكومتنا -لأسف- يتصرفون أنهم قد حلوا كافة التحديات والمشاكل المطالمة في الساحة الوطنية لينتقلوا إلى ما هو أبعد - إلى سباق التسليح- وتخصيص الحكومة الاجتماع الأسبوعي لمناقشة وإقرار مشروع قانون حظر إنتاج وصناعة الأسلحة البيولوجية والكيميائية في بلادنا، وكان قضية سباق صناعة التسليح في السوق اليمنية قد بدأت فعلاً.. بينما لم تستطع الحكومة والحكومات السابقة أيضاً تمرير أو إخراج مشروع قانون تنظيم حيازة وحمل السلاح من أروقة مجلس النواب، والذي مضى عليه سنوات أسير الأبراج..

حقيقة هذا الخبر يؤكد أن وزراء حكومتنا يتخاطبون مع الناس من أبراج عاجية عالية، ويتعاملون مع قضايا ومشاكل وهموم ومعاناة المواطنين باستعلاء أو انهم ليسون نظارات سوداء تحول دون رؤيتهم للمشاكل والقضايا التي يعيشها المواطنون!!



منصور الفرد

شيء مؤسف أن يتم تجاهل معاناة المواطن اليومية والتحديات والأزمات التي تواجهها بلادنا، فهناك تمرد وحرب طاحنة أكلت الأخضر واليابس، وانفلات أمني وأعمال تخريبية، وجوع خلاقة يتم فيها التلاعب بقوت المواطن.. إن المواطن لا ينجح في صناعة الأسلحة البيولوجية ولا الكيميائية، لأن مسألة سباق التسليح وتجارتها لاتعني له شيئاً، لا في الوقت الحاضر ولا المستقبل القريب أو البعيد، فما يعنيه ويؤرق نومه ويقلق حياته واستقراره - ومشاكل كثيرة مقدور الحكومة أن تحلها.. ولم يفكر بعد بصناعة الأسلحة الكيميائية لأنه ما يزال يحتاج إلى كسرة خبز يسد بها رمقه، وأمن على حياته، وأسطوانة غاز يصنع من لهبها رغيفاً، وعمل يؤمن من خلاله قوته ويكون مصدر رزق لأسرته ويكفئه ذل السؤال.. المواطن يحتاج إلى قضاء عادل يحمي حقوقه ويعيد للثقافة هيبته.

أ المواطن المحطون يظل أسبوعاً كاملاً ينتظر مجيء يوم الثلاثاء - يوم اجتماع حكومتنا - على أمل أن يسمع قرارات ومعالجات حقيقية تلامس همومه وتحل مشاكله، وتكون الطبيب والدواء لإخراجه من دائرة المعاناة، والحياة المضطربة وغير المستقرة على الدوام وبعد أن يظل يجري وراء لقمة العيش التي أصبح الحصول عليها غاية في الصعوبة..

فأعاب المواطن هذا هو حاله إما عاقل عن العمل ضمن طوابير طويلة من البطالة المنتشرة في جولات شوارع الحضر ومدن الأرياف، وإما طريق الفراش يصارع الأمراض والأوبئة المتفشية، وأمينة ضارية، وغياب الدواء، والتعليم والكهرباء والصحة، وأخيراً أضيق إلى ذلك أسطوانة الغاز!!.. فهل تستطيع الحكومة التفريق بين الأساسيات الضرورية لحياة المواطن وبين الكماليات التي لاتعني إلا المتخمين من قوت الشعب. □



من التفعيل، مستشهداً بترجع التسنيق فيما يتعلق بمجلس الغذاء الذي اشقى قبل سنوات بهدف إيجاد مخزون استراتيجي من السلع الأساسية لمواجهة اية زيادة أو تقلب في الأسعار العالمية.. وانهم الحكومة بتهميش دور القطاع الخاص في عمل المجلس على الرغم من أنه شريك أساسي فيه، وقال محمد صلاح: هناك بعض التجار وضعفاء النفوس في المناطق البعيدة والريف يعملون على إطلاق الشائعات بأن الأسعار سوف ترتفع مما يجعل الناس تقدم على شراء كميات كبيرة من السلع الأساسية.. وحذر كافة التجار من المغالاة في الأسعار في هذا الظرف أو غيره، وقال: إن من يقوم برفع الأسعار بشكل غير مبرر سيندم وضعه في القائمة السوداء للتجار المخالفين لاسيما الذين هم خارج إطار الغرفة الصناعية بالأمانة.

من جانبه حذر المستشار الاقتصادي بوزارة الصناعة الدكتور هادي الفسيل من خطورة الاستمرار في السياسة المالية والتفدية الحالية.. والتي قال: أنها لن تحل المشكلة بالقدرة التي تتعامل على ارتفاع التضخم وتزايد عدد الفقراء وسوء الأحوال الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

مشهداً على ضرورة ترشيح الاستيراد إلى أدنى مستواه لعدم تبيد الاحتياطي من العملة الصعبة وزيادة من ميزان المدفوعات، فليس من المعقول أن نظل نستورد كل شيء حتى الإشتياء التي لا داعي لها وكأننا دولة غنية نأهيك عما نحتاجه من السلع الأساسية.. وأكد الفسيل أن استمرار البنك المركزي بعملية ضخ الدولار للمنتج المحلية بطريقة غير مدروسة أمر يجب إعادة النظر فيه والحد منه قدر الإمكان لأن لو ارتفعت إلى مليار دولار إلى السوق فإنها سوف تختفي ولن تحل المشكلة.

وقال: ليعجل أن يظل القطاع الخاص يمول من الصرافين في ظل وجود البنك المركزي والبنوك الأخرى.. ولفت إلى أنه عندما قامت الدولة قبل نحو عقد بتوحيد سعر صرف الدولار لمعالجة العجز في الميزانية كانت الإيرادات الجمركية والضريبية تسجل 40% من الميزانية ولكنها اليوم انخفضت إلى أقل من 22%، وهذا يؤكد أن هناك خللاً كبيراً يجب على الحكومة سرعة التدخل بكل قوة واتخاذ سياسة غير نقدية تعالج الانقلاص الهيكلية في السياسة النقدية القائمة.. وطالب الفسيل بضرورة وضع رؤية وطنية استراتيجية عاجلة لحل المشكلة فالاعتراف بالخطأ ليس غيباً ولكن الغيب الاستمرار فيه.

وأختم بالقول: إذا ظل سعر الدولار في ارتفاع فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع كل السلع في السوق المحلية لآلناً سننورد أكثر من 90% من الاحتياجات المحلي من مختلف السلع والخدمات.. وهذا سيب مباشر يزيد من الإشكاليات والمعاداة بل مدخل للمرتضىين بالوطن الذين يحاولون استغلال الشارع وإثارة في أعمال العنف والفوضى والتقطع.. ولم يستبعد أن يكون هناك لوبي من الداخل يعمل على إثارة المشاكل واستغلال الغلاء للكتابة وإثارة مزيد من الفوضى، لذلك لابد من تضافر الجهود لعمل معالجات جادة وسريعة □

دابة يقول نائب رئيس جمعية حماية المستهلك فضل مقل: أن الارتفاعات المتتالية للأسعار قد شملت الكثير من السلع الاستهلاكية والتبوية لاسيما السكر واللحوم والغاز المنزلي الذي يصل سعر الاسطوانة منه إلى أكثر من 1300 ريال في السوق السوداء لآلناً العاصمة وأكثر من 1000 في باقي المحافظات نأهيك عن انخفاضها من الحالات الرسمية طوال أيام الأسبوع.. وربط انخفاض سعر الريال أمام الدولار بارتفاع الأسعار وكذا ضعف أداء الأجهزة الرقابية في وزارة الصناعة والتجارة وعجزها عن ضبط المخالفين والمغالين في الأسعار.. وحذر من استمرار انخفاض سعر الريال أمام الدولار لما سيجرب عليه من ارتفاعات سعرية ستشمل معظم السلع الاستهلاكية والتبوية.

متناسلاً عن سبب غياب دور وزارة الصناعة والتجارة في الرقابة على حركة الأسعار في السوق وضبط التجار المخالفين والإزامهم بقانون احتساب الكلف للحد من الارتفاع غير المبرر للأسعار.. وقال: لقد اتخذت الحكومة قراراً جديداً بهذا الشأن إلا أنه لم يطبق.. وأضاف: يفترض على الوزارة المعنية معرفة كمية المخزون المحلي من السلع والمواد الغذائية والزام التجار البيع بالسعر المحدد، وإن كان هناك استيراد بعد ارتفاع سعر السلع عالمياً فيتم العمل بقانون احتساب الكلف الذي يضع هامش ربح معقول.. ودعا رئيس جمعية حماية المستهلك القطاع الخاص والتجار إلى الالتزام بالأحكام الأخلاقية تجاه المستهلكين الواسعة من المستهلكين لاسيما الفقراء وذوي الدخل المحدود.

■ نائب رئيس الغرف الصناعية بالأمانة، لا ارتفاع عالي في الأسعار عدا مادة السكر

● جمعية حماية المستهلك: الأجهزة الرقابية عاجزة عن ضبط المخالفين بالأسعار

● مركز دراسات السوق والمستهلك: سياسة المهادنة شجعت التجار على رفع الأسعار

● مستشار وزارة الصناعة، لابد من استراتيجية نقدية قبل فوات الأوان

من جانبه يرى محمود البخيتي - رئيس مركز دراسة السوق والمستهلك: إن الارتفاعات السعرية المتتالية وضعف العملة الوطنية أمام العملات الأخرى يؤكد عدم استهلاك بلادنا رؤية لإدارة الأزمات، نأهيك عن غياب سياسة المخزون الاستراتيجي الذي يعمل على التقليل من الآثار السلبية لأي ارتفاعات سعرية عالمية، بل إن سياسة المهادنة والتجارة من قبل وزارة الصناعة والتجارة قد شجعت التجار على رفع الأسعار في الوقت وبالقدر الذي يريدون.. وقال: زعم كثرة تصريحات بعض الوزراء حول ضبط الأسعار وكسر الاحتكار إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث، وكان واقع الحال يقول: اسم جمجمة ولا أرى طحيتاً.

مشيراً إلى أن نسبة الزيادة في أسعار السكر في السوق العالمية ليست بالقدر الكبير الذي طرأ على سعره في السوق المحلية مما يشير إلى أن هناك احتكاراً واستغلالاً واضحاً للارتفاع العالمي في سعره.. وقال: إن المسؤولية الاجتماعية للشركات والقطاع الخاص تحت عملها أن تتعامل مع المستهلك بقدر كبير من المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية والارتفاع في الأسعار إلا في أضيق نطاق خاصة في أوقات الأزمات وليس كما هو حاصل في بلادنا من استغلال اية زيادة طفيفة للأسعار في السوق المحلية ليرتفع بها في السوق المحلية أضعافاً مضاعفة.

وحذر من تقاعس الجهات المعنية عن القيام بواجبها في ضبط المخالفين والسماح بالارتفاعات التي اغتاثوا على استغلال المواطن واستغلال الأزمات لغرض الإثراء غير المشروع.. □

بسبب أعمال تخريبية وعراقيل أخرى أكثر من 400 مليون غرامات تأخير للشركة المنفذة لمشروع المحطة الغازية حتى الآن

■ كشفت وزارة الكهرباء عن دفعها غرامات تأخير للشركة المنفذة لمشروع محطة كهرباء مارب الغازية نحو 400 مليون و 700 ألف دولار، فيما لاتزال الشركة تطالب الوزارة بمبلغ 3 ملايين دولار غرامات تأخير بسبب عرقلة أعمال الشركة من قبل عناصر تخريبية في الغالب.. مشيراً إلى إقدام عناصر تخريبية بإطلاق نيران أسلحتهم على خطوط النقل للكهرباء الغازية، حيث كلفت تلك الأعمال الخريبية العامة خلال سبعة أشهر أكثر من مائة مليون ريال، هذا خلافاً لخصائص أخرى تدفعها اليمن كتعويض للشركة المنفذة غرامات تأخير بسبب هذه الأعمال الإجرامية، حيث قامت هذه العناصر الأسبوع الماضي بإطلاق أعيرة نارية على خط النقل 400 ك ف مارب صنعاً ما أدى إلى قطع الكابلات الموصلة بين البرجين 381، 382 الواقعين في منطقة آل شومان محافظة مارب، الأمر الذي تسبب في تأخير عمليات التشغيل التجريبي للمحطة الغازية.

وأوضح المهندس محمد الثور مدير عام مشروع خطوط النقل أنه منذ بدأ تشغيل خطوط النقل في يوليو 2009 تعرضت لعدة أعمال تخريبية كلفت الوزارة أكثر من 500 ألف دولار لإصلاح الخلل في الأبراج. موضحاً أن خط النقل تعرض في يناير الجاري لأعمال تخريبية كلفت الوزارة أكثر من 73 ألف دولار لإصلاح الكهربياتي وليس تغطية العجز بحسب. □

عناصر الحراك تحرق سيارة رئيس البحث الجنائي بالمكلا

■ اتهم العقيد جمال بن عون الكثيري رئيس البحث الجنائي بمديرية المكلا محافظة حضرموت العناصر الانفصالية في الحراك القاعدي بإضرام النار في سيارة مما أدى إلى احتراقها بالكامل. وأشار الكثيري إلى أنه تلقى رسائل تهديد تلفونية وجهتها إليه مجموعة من العناصر

الإرهابية قبل إضرام النار في السيارة تتوعد بالتصفية الجسدية. مشيراً إلى أن قوات الأمن اتخذت العديد من الإجراءات اللازمة للقبض على الجناة، حيث تم ضبط مجموعة من المشتبه بهم وتقوم الجهات المختصة بالتحقيق معهم □

ضبط (36) خارجاً على القانون في الحوطة

■ وضحت الأجهزة الأمنية بمديرية الحوطة محافظة لحج (36) شخصاً متهمين بإضرام حريق متاجر لبيع الحيايات، وكذا إحراق سيارة صاحب الجراح والاعتداء على (2) من العمال. وذكرت أجهزة الأمن أن الجناة قاموا بإضرام ما أدى إلى إصابة (14) من رجال الأمن بإصابات مختلفة.. وكذا تحطيم سيارة تابعة للشرطة بالمدينة. إلى ذلك حذرت الأجهزة الأمنية أنها لن تسمح لعناصر الحراك بزعزعة الأمن والاستقرار بالمدينة، وأنها ستعمل على ملاحقة كافة المتورطين بهذه الأعمال الجرمية، التي تتعرض على الكراهة والبغضاء، وترفع شعارات مسيئة للوحدة، مشيرة إلى أنه تم إحالتهم للقضاء ليتأولو جزاءهم العادل. وكانت عناصر الحراك القاعدي أقدمت على إحراق المحل التجاري في مدينة الحوطة يوم الخميس الماضي قبل أن يتمكن مواطنون وأفراد الأمن من إخماد الحريق الذي أدى إلى أضرار مادية كبيرة في المحل. □

تزوير توقيع المحافظ ورئيس فرع المؤتمر بالجوف

■ وكان المدعو علي هادي قد تم كشف عملية تزويره من قبل وزارة الصحة العامة والسكان حين ذهب إليها في مهمة طلب تعيين أحد الأشخاص مديراً، حيث أرسلت الوثائق للمذكور إلى محافظ المحافظة للتأكد من ادعائه تمثيل المحافظ وانباء المحافظة في هذه المهمة وغيرها. ونهت محافظة الجوف ورئاسة فرع المؤتمر بعدم التعامل مع المذكور وإن الوثائق التي يحملها مزورة ولا أساس لها من الصحة. □

تربية أمانة العاصمة تصرف استراتيجية للمعلمين المؤجلين من المرحلة الأولى

■ بدأت يوم الخميس الماضي بامانة العاصمة صرف استراتيجية الاجور للمعلمين من المرحلة الأولى.. وأوضح الأخ عادل الوهباني رئيس فرع النقابة بأمانة العاصمة أن (813) معلماً ومعلمة من مختلف مديريات الأمانة استلموا مستحقاتهم المؤجلة من استراتيجية الاجور المرحلة الأولى لمدة 27 شهراً بمبلغ إجمالي وقدره (125.388.701) ريال. مشيراً إلى أن النقابة كلفت لجنة لتبديل الصعوبات والعراقيل أمام لجنة الصرف المثلثة في مكتب المالية والتربية بالأمانة. □

تلقى الصحيفة مذكرة من رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة الجوف

■ مندوب عبد الله العراقي تفقد عملية تزوير قام بها المدعو علي سالم هادي سعيد أحد أبناء المحافظة، حيث خول لنفسه تفويضاً من محافظ المحافظة رئيس المجلس المحلي ورئيس فرع المؤتمر لتمثيلهما أمام الجهات الرسمية - الوزارات والمؤسسات الحكومية والقيادات العليا في الدولة كما جاء في التفويض المزمع.. □

